

24 ديسمبر الحكم في دعوى عودة المستشار سليمان لمنصه القضاء



الاثنين 27 أكتوبر 2014 م 12:10

حددت دائرة رجال القضاء بمحكمة استئناف القاهرة جلسة 24 ديسمبر المقبل، للفصل في الدعوى المقامة من وزير العدل المستشار أحمد سليمان، ضد كل من المستشار عدلي منصور، ووزير العدل السابق المستشار عادل عبد الحميد، والمستشار حامد عبد الله، رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق، والذي طالب فيها بإلزامهم إصدار قرار بعودته للعمل بمنصه القضاة.

استند وزير العدل في دعواه إلى القواعد التي وضعها مجلس القضاء الأعلى في 3 فبراير 2003 لإعادة التعيين في القضاء، وهو ما ينطبق على حالته القانونية تماما، وأنه ليس هناك في تلك القواعد نصاً واحداً يقول دون عودته لعمله على منصه القضاة.

وأوضح سليمان أن مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار حامد عبد الله رئيس محكمة النقض رفض عودته للعمل في 15 يوليو من العام الماضي، في ذات الوقت الذي وافق فيه على عودة المستشار حسن النجار محافظ الشرقية السابق قبل أسبوع واحد، وأمام ذات المجلس، فضلاً على أن المجالس السابقة وافقت على عودة محافظين سابقين.

ودليل على كلامه أن المجالس السابقة للقضاء وافقت على عودة المستشارين عبد القادر حشمت جادو، ومصطفى عبد الرازق محافظي المنيا إلى عملهما بالقضاء، والمعروف المستشار نبيل ديني محافظ كفر الشيخ، والمستشار مصطفى سليم محافظ أسيوط، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمحكمة النقض.

كما استند إلى حالة المستشار حاتم بجاتو -الذي عُين وزيراً لشؤون المجالس النيابية في عهد الرئيس محمد مرسي، بنفس القرار الصادر بشأنه بتعيينه وزيراً للعدل، وصدر له قرار جمهوري بعودته إلى عمله في أواخر يوليو 2013.